سلطة دبي
للخدمات المالية

تقرير التمويل التجاري | 2016

المحتويات

1. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها..... 1

2. نموذج الأعمال والحوكمة..... 4
1.2 نموذج الأعمال..... **4**
2.2 الحوكمة..... **4**

3. المهارات والمعرفة والخبرة..... 5
1.3 مقدمة..... **5**
2.3 النتائج التي تم التوصل إليها..... **6**

4. تقييم المخاطر..... 7
1.4 مقدمة..... **7**
2.4 النتائج التي تم التوصل إليها..... **7**

5. التحريات المسبقة حول العملاء ومراقبة العملاء..... 8
1.5 مقدمة..... **8**
2.5 النتائج التي تم التوصل إليها..... **8**

الملحق أ – الممارسات الأفضل..... 13
1. نموذج الأعمال والحوكمة..... **13**
2. المهارات والمعرفة والخبرة..... **13**
3. تقييم المخاطر..... **14**
4. التحريات المسبقة حول العملاء والمراقبة..... **14**

الملحق ب – مؤشرات الأعلام الحمراء..... 16

1 | النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها

1.1 أهمية التمويل التجاري

خلال العقدين الماضيين، ارتفع متوسط نسبة الصادرات والواردات من البضائع والخدمات التجارية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكلٍ كبيرٍ من 20% في عام 1995 إلى 30% في عام 2014، وذلك بالرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية. تشير منظمة التجارة العالمية إلى أن قيمة إجمالي التجارة السلعية تتجاوز الآن 18 ترليون دولار أمريكي. يلعب قطاع الخدمات المالية دورًا رئيسيًا في هذا النمو. في المتوسط، حققت التجارة المرتبطة بقطاع الخدمات المالية نموًا بنسبة 11% سنويًا، بين عامي 1995 و2014، وهي تمثل بذلك ثاني أعلى قطاع خدمات تجارية بعد خدمات الحاسوب والمعلومات[1].

على المستوى المحلي، أبلغت دبي التجارية[2] عن ارتفاع بنسبة 6% في التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتصل قيمتها إلى 263 مليار دولار أمريكي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015. من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 354 مليار دولار أمريكي في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، تهدف خطة دبي 2021[3] إلى تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للأعمال لتصبح واحدة من بين أفضل خمسة مراكز لوجستية للتجارة والتمويل والسياحة. لقد كانت التجارة تاريخيًا، ولا تزال، عنصرًا هامًا في الملف الاقتصادي لدبي.

شهد نشاط التمويل التجاري في مركز دبي المالي العالمي[4] نموًا ثابتًا خلال السنوات السبع الماضية، إلا أن الزخم ارتفع بشكلٍ كبيرٍ منذ عام 2011، حسبما هو مبين في المخطط1[5].

يتفق هذا الاتجاه مع النمو العام في الأنشطة المسجلة في المركز خلال الفترة نفسها.

في دعمه لخطة دبي 2021، أعلن مركز دبي المالي العالمي في يونيو 2015 أيضًا عن استراتيجيته لعام 2024، والتي تشمل تحقيق نموٍ يعادل ثلاثة أضعاف حجمه. يتوقع مركز دبي المالي العالمي أن يتم تحقيق 50% من نموه الكلي المستقبلي من دخوله الاستراتيجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا (MENASA)، والتي تتمتع بناتج محلي إجمالي مشترك يبلغ 7.9 تريليون دولار أمريكي. يركز المركز بشكلٍ خاصٍ على تحسين التكامل بين المؤسسات المالية في آسيا والشرق الأوسط لتطوير التجارة الإقليمية وتمويل المشاريع.

أشهر البضائع التي يتم تمويلها من قبل الشركات[6] هي السلع : النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز والسلع الخفيفة والسيارات (السيارات/ قطع الغيار). ومن البنود البارزة الأخرى المعادن الثمينة والمنتجات المتعلقة بالمجوهرات. يغطي نوع نشاط التمويل التجاري في مركز دبي المالي العالمي مجموعة كاملة من منتجات التمويل التجاري.

المخطط 1 أصول التمويل التجاري (ضمن و خارج الميزانية العمومية)

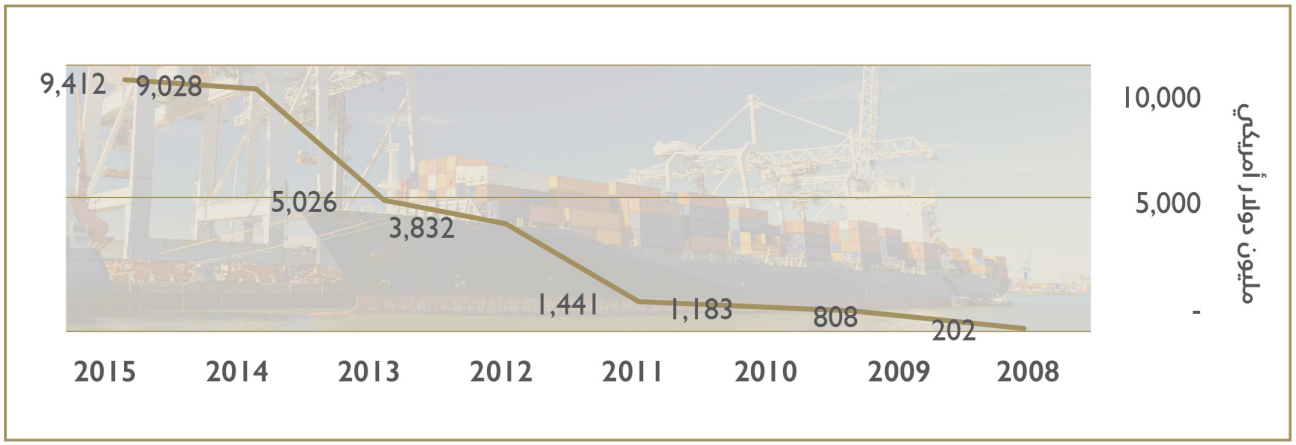

1 إحصاءات التجارة الدولية 2015. التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية 1995 – 2014 التطورات الرئيسية (https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its15_highlights_e.pdf)
2 هذا اقتباس مباشر من الرئيس التنفيذي لدبي التجارية، المهندس محمود البستكي.
3 http://www.dubaiplan2021.ae/dubai-plan-2021/
4 مركز دبي المالي العالمي هو منطقة حرة مالية متخصصة أنشئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.
5 يبين المخطط لقطة من نشاط التمويل التجاري في نهاية الربع الرابع من عام 2015. نظرًا إلى أن أعمال التمويل التجاري قصيرة الأجل، فإن المخطط يشير فقط إلى صفقات التمويل التجاري المحجوزة في مركز دبي المالي العالمي في ذلك الوقت. ولا يشير إلى الحجم الإجمالي لأعمال التمويل التجاري التي تديرها الشركات في مركز دبي المالي العالمي.
6 لأغراض هذا التقرير، الشركات تشمل الشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

2.1 المخاوف التنظيمية

لقد لفتت مجموعة العمل المالي ومجموعة فولفسبورغ والفريق التوجيهي المشترك لمكافحة غسل الأموال جميعًا الانتباه إلى نقاط ضعف التجارة الدولية تجاه مخالفات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات، والتي تسمى غسل الأموال القائم على التجارة[7](TBML).

تعتبر مجموعة العمل المالي التمويل التجاري أحد الطرق الرئيسية الثلاثة المستخدمة لغسل الأموال. أشارت التقارير الصادرة عن مجموعة العمل المالي وفولفسبورغ والفريق التوجيهي المشترك لمكافحة غسل الأموال إلى أن طرق غسل الأموال القائم على التجارة اختلفت في تصنيفها حسب نوعها، من الخطط الأبسط، مثل زيادة أو تخفيض قيمة الفواتير أو إصدار فواتير مزدوجة إلى خطط معقدة للغاية.

كما تلقى غسل الأموال القائم على التجارة اهتمامًا متزايدًا من الهيئات التنظيمية على المستوى العالمي. تم نشر تقارير وأوراق إرشادية شاملة من قبل هيئات تشمل هيئة السلوك المالي للمملكة المتحدة[8] (FCA) وهيئة النقد في سنغافورة[9] (MAS) وجمعية البنوك في هونج كونج[10] (HKAB) حول ضوابط غسل الأموال المحيطة بالتمويل التجاري.

2.1 دور سلطة دبي للخدمات المالية

نظرًا لأهمية التمويل التجاري المتعلقة بالاقتصاد والنجاح المستقبلي لمركز دبي المالي العالمي، تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية[11] دورًا هامًا في الحرص على مزاولة هذا النشاط بأمانٍ وبشكلٍ يؤدي إلى إدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التمويل التجاري والجريمة المالية وتخفيفها بشكلٍ مناسبٍ. مع دعمنا التام للدور الذي يؤديه التمويل التجاري في مركز دبي المالي العالمي، الا أننا ندرك بأن تلك الأنشطة مصحوبة بدرجة أعلى من مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ومخاطر السمعة التي يجب على الشركات إدارتها بعناية. كجزءٍ من هذه الجهود، قمنا بطرح مراجعة موضوعية متعلقة بالتمويل التجاري في عام 2015. كان الهدف من المراجعة تقييم جودة الأنظمة والضوابط التي تستخدمها الشركات لمزاولة أنشطة التمويل التجاري في مركز دبي المالي العالمي أو منه وخاصةً لتقليل مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

3.1 تقريرنا

يسلط هذا التقرير الضوء على النتائج التي توصلت إليها سلطة دبي للخدمات المالية في المراجعة إلى جانب ملاحظاتها العامة فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الشركات لإدارة المخاطر والالتزام بقواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

نعتقد بأن نتيجة المراجعة التي أجريناها تتضمن دروسًا هامةً والتي يجب على جميع الشركات التي تعمل في هذا النشاط في مركز دبي المالي العالمي أو منه فهمها. نحث الشركات بشدة على استخدام هذا التقرير لتقييم الأنظمة والضوابط الخاصة بها وإجراء أية تحسينات لازمة.

بدأت المراجعة التي أجريناها باستبيان تم إرساله إلى أكثر من 300 شركة[12]، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الزيارات الميدانية إلى 17 شركةً من هذه الشركات. في وقت المراجعة، بلغ عدد البنوك التي تعمل في مجال التمويل التجاري 26 بنكًا[13] وقمنا بزيارة نصف هذه البنوك تقريبًا. وبذلك، تتعلق معظم النتائج التي توصلنا إليها بهذه البنوك و، بالتالي، ستنطبق الممارسات الأفضل المدرجة في الملحق (أ) من هذا التقرير على تلك الشركات بشكلٍ عامٍ. ومع ذلك، فإننا نحث أيضًا كافة الشركات الأخرى على تقييم كافة الممارسات المدرجة وتضمين تلك الممارسات التي تنطبق في الأنظمة والضوابط الخاصة بها.

التحذير الرئيسي المتعلق بهذا التقرير هو حجم العينة من عمليات التفتيش الميدانية. لم يكن حجم العينة كبيرًا بما يكفي للتوصل إلى نتائج دقيقة حول مستوى الالتزام في كافة الشركات في مركز دبي المالي العالمي وبالتالي، يجب النظر إلى النتائج كنتائج دلالية فقط ولا تمثل الممارسات في كافة الشركات في المركز.

في هذا التقرير، يكون للمصطلح أو العبارة المحددة المعنى المحدد لها في نموذج قاموس المصطلحات لكتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية، مالم يتم بيان خلاف ذلك.

4.1 ملاحظات عامة

أثناء عملية المراجعة، لاحظنا العديد من مجالات التحسين المحتملة. على وجه الخصوص، لاحظنا وجود فرص تحسين في الوعي العام بمخاطر التمويل التجاري. كان للتركيز غير

7 لأغراض هذا التقرير، يشار إلى مخالفات مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF) والتزامات العقوبات معًا بغسل الأموال القائم على التجارة («غسل الأموال القائم على التجارة») تم تعريف غسل الأموال القائم على التجارة من قبل مجموعة العمل المالي على أنها عملية إخفاء عائدات الجرائم ونقل القيمة من خلال استخدام التعاملات التجارية سعيًا إلى إضفاء طابع الشرعية على مصادرها.

8 TRI 3/3 - مراقبة البنوك لمخاطر الجريمة المالية في التمويل التجاري، هيئة السلوك المالي، يوليو 2013.

9 ورقة المعلومات لهيئة النقد، إرشادات حول ضوابط مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في التمويل التجاري والأعمال المصرفية بالمراسلة. هيئة النقد في سنغافورة، اكتوبر 2015.

10 ورقة إرشادية حول مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة، جمعية البنوك في هونج كونج، 1 فبراير 2016.

11 سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المُنظمة المستقلة للخدمات المالية التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي ومنه.

12 تغطي فئات نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والخدمات المصرفية التحوطي من 1-5، باستثناء شركات التأمين (شركات أعمال التأمين التحوطية). بالإجمالي، استلمنا 278 ردًا من الشركات، إذ بلغت نسبة الرد 89%. بناءً على بيانات الاستبيان التي تم استلامها في 17 سبتمبر 2015، أبلغت 56 شركة عن مزاولتها لأنشطة مرتبطة نوعًا ما بالتمويل التجاري. من بين تلك الشركات، يقوم حوالي 48% من تلك الشركات بقيد هذه الأنشطة في بيان المركز المالي الخاص بها.

13 لأغراض هذا التقرير، يشار الى شركات الفئة 1 من نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والخدمات المصرفية التحوطي بالبنوك. للاطلاع على تفاصيل فئات نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والخدمات المصرفية التحوطي، يرجى الرجوع الى الجدول أ1-1 من الملحق 1 في نموذج الاستثمار ووساطة التأمين والخدمات المصرفية التحوطي لكتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية.

الكافي على مخاطر الجريمة المالية المحددة المرتبطة بالتجارة أثرٌ سلبيٌ في العديد من عناصر الأنظمة والضوابط التي شملتها عملية المراجعة، وهي: الحوكمة، وتقييم المخاطر، وجمع المعلومات حول العملاء الجدد والتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء. ينبغي أن يكون لدى الشركات مستوى من الوعي بخصوص مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة قبل وضع الضوابط الفعالة المبنية على تقييم المخاطر لإدارتها. يتفق العديد من النتائج التي توصلنا إليها، عمومًا، مع المراجعات التي أجرتها الهيئات التنظيمية الدولية الأخرى والإرشادات التي ساهمت بها تلك الهيئات في هذا المجال الآخذ بالتطور. نحث الشركات على الاستفادة من كافة الإرشادات الدولية الصادرة لتعزيز إدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

5.1 نموذج الأعمال والحوكمة

التعهيد هو عمومًا محور قلقنا الرئيسي فيما يتعلق بنماذج الأعمال وأطر الحوكمة للشركات. ويعد هذا الأمر حيويًا بشكلٍ خاص بالنسبة للبنوك التي تنفذ عملية مراقبة التعاملات بواسطة مجموعاتها. نشير إلى أنه في بعض الحالات لا يمكن للبنوك توضيح المهام التي يتم تعهيدها لمراكز المعالجة الأخرى و/أو المجموعات. في حين أن الشركات تظهر بشكلٍ عامٍ الإشراف على مخاطر الائتمان والضوابط الداخلية الخاصة بالأعمال المتعلقة بالتمويل التجاري، الا أنها لا تظهر مستوى مماثلًا من التركيز على مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

6.1 المهارات والمعرفة والخبرة

يفتقر التدريب إلى معلومات محددة ومصممة خصيصًا تبين بالتفصيل «الأعلام الحمراء»[14] ذات الصلة، وتبحث دراسات الحالة الحقيقية وتضمن تمكن الموظفين من تطبيق التدريب على العمل. علاوةً على ذلك، يجب التركيز بشكلٍ أكبر على إجراءات التعيين لضمان تعيين موظفين يتمتعون بالمهارات والمعرفة والخبرة المناسبة سواءً داخليًا من داخل المجموعة، أو خارجيًا. تعد مخاطر التمويل التجاري مخاطر متخصصة للغاية، وبالتالي يحتاج مسؤولو الالتزام وغيرهم من الموظفين المعنيين إلى مهارات متخصصة لفهم هذه المخاطر.

"الأولوية لمخاطر الائتمان مع التركيز بشكلٍ أقل على مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة"

7.1 تقييم مخاطر غسل الأموال

1.7.1 تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال

بشكلٍ عامٍ، لا تجري الشركات عملية مراجعة هادفة لأنشطتها المتعلقة بالتمويل التجاري لتحديد مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة التي تكون معرضة لها بسبب طبيعة أعمالها. كما تشير الممارسات المختلفة على نطاقٍ واسعٍ في هذا المجال إلى وجود فهمٍ ضعيفٍ بشكلٍ عامٍ حول أهداف تقييم مخاطر الأعمال لأغراض مكافحة غسل الأموال[15].

2.7.1 تقييم مخاطر العملاء

إن المنهجيات المرتبطة بتحديد درجات مخاطر غسل الأموال للعملاء ليست حساسةً بما يكفي تجاه منتجات التمويل التجاري ومؤشرات المخاطر. هناك فكرة رئيسية عامة في نتائج المراجعة التي أجريناها حيث يتم التركيز على مخاطر الائتمان وإعطاء الأولوية لها مع التركيز بشكلٍ أقل على مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

8.1 التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء

بشكلٍ عامٍ، نشعر بالقلق من عدم تطبيق الشركات بفعالية للإجراءات المبنية على تقييم المخاطر التي تعمل على مراقبة التعاملات ذات الدرجة الأعلى من المخاطر باستمرار. يوجد لدى جميع الشركات تقريبًا المجال لتحسين الأنظمة والضوابط الخاصة بها بما يمكنها من إجراء تحريات مسبقة مستمرة ومناسبة وفعالة حول العملاء ومراقبة التعاملات. وعلى وجه الخصوص، فإن الضوابط المتعلقة بتحديد خطر البضائع ذات الاستخدام المزدوج ومعالجته بحاجة للتحسين.

في حين أن الشركات تقوم بأداءٍ أفضل في مرحلة التحريات المسبقة الأولية حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد، الا أنه يجب عليها تقييم ماهية المعلومات التي يجب جمعها خلال هذه المرحلة لمراقبة تعاملات العملاء بفعالية من الآن فصاعدًا. وهذا مهمٌ بشكلٍ خاص عند مراقبة التعاملات العالية المخاطر المتعلقة بسلوك العملاء وهياكل صفقاتهم وبضائعهم.

14 الأعلام الحمراء هي الطرق أو المؤشرات التي تستخدمها الأطراف ذات العلاقة في أي تعامل تمويل تجاري لتعزيز غسل الأموال القائم على التجارة، بما في ذلك الجريمة المالية. تم نشر تقارير وأوراق إرشادية شاملة من قبل مجموعة العمل المالي وفولفسبورغ وهيئة السلوك المالي وهيئة النقدفي سنغافورة وجمعية البنوك في هونج كونج والتي تلقي الضوء على أنواع نموذجية من الأعلام الحمراء.

15 يرجى الرجوع إلى الفصل 5 من نموذج مكافحة غسل الأموال لكتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية. للمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى التقرير الذي نشرته فولفبورغ حول عمليات تقييم المخاطر.http://wolfsberg-principles.com/pdf/home/Wolfsberg-Risk-Assessment-FAQs-2015.pdf

عند مراقبة الشركات لتعاملات العملاء لأغراض تنبيهات الأعلام الحمراء، يكون هناك بشكلٍ عامٍ اعتمادٌ مفرطٌ على خبرة الموظف والتي لا تكون دائماً ذات صلة و واسعة بما يكفي لتغطية كافة أنواع التعاملات والبضائع. تميل الشركات إلى التركيز بشكلٍ أكبر على ضوابطها لإدارة مخالفات العقوبات بدلاً من مخالفات غسل الأموال، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة لإجراء تحسينات على الأنظمة والضوابط في هذا المجال.

9.1 الملاحظات النهائية

نود أن نشكر جميع الشركات التي شاركت في هذه المراجعة، سواءً بالمشاركة في تعبئة الاستبيان أو عمليات التقييم الميدانية. كما نود أن نشكر الشركات التي شاركت سلطة دبي للخدمات المالية بالمعرفة والخبرة القيمة وساعدت في إعداد المراجعة.

2 | نموذج الأعمال والحوكمة

1.2 نموذج الأعمال

نظرًا إلى أن الأنشطة التجارية في مركز دبي المالي العالمي هي بطبيعتها أنشطة تجارية بالجملة بشكل عام، فإن العملاء المستهدفين للشركات التي قمنا بزيارتها كانوا عبارة عن النظراء في السوق والعملاء المهنيين. وتضمن هؤلاء المؤسسات المالية والشركات وتجار السلع.

فيما يتعلق بالبنوك التي قمنا بمراجعتها، لاحظنا أن بعض هذه البنوك كانت تقوم بالترتيب[16] بخصوص تعاملات التمويل التجاري لأجزاء أخرى من مجموعتها. في هذه السيناريوهات، لاحظنا أن بعض الشركات لم تقم بتهيئة تلك الأجزاء والاعتراف بها كعملاء لفرع مركز دبي المالي العالمي[17]. يجب على الشركات التأكد من تهيئة هؤلاء العملاء بشكلٍ كافٍ. عندئذٍ، في حال رغبة الشركات بالاعتماد على كيانات المجموعة لإجراء التحريات المسبقة ذات العلاقة، يمكنها القيام بذلك وفقًا لقاعدة مكافحة غسل الأموال رقم 1.8. ينبغي على الشركات اتخاذ خطواتٍ كافيةٍ حرصًا على أن تكون السياسات والإجراءات ذات العلاقة معادلة لتلك المطبقة في مركز دبي المالي العالمي وإجراء فحوصات للتأكد من تنفيذها بفعالية.

نظرًا إلى أن معظم البنوك في مركز دبي المالي العالمي هي أصغر بطبيعتها مقارنةً بمقرها الرئيسي والبنوك الواقعة في مناطق الاختصاص الكبرى الأخرى، فإنه يتم تعهيد بعض المهام لأجزاء أخرى من المجموعة. لاحظنا وجود نقص عام في الرقابة المناسبة على الشركات التي تقوم بتعهيد هذه المهام[18]. ويعد ذلك مهمًا بشكلٍ خاص بالنسبة للبنوك التي تقوم بمراقبة التعاملات بواسطة مجموعاتها خارج مركز دبي المالي العالمي. لاحظنا أنه في بعض الحالات لم تتمكن البنوك من توضيح كيفية تنفيذ المهام التي يتم تعهيدها لمراكز المعالجة الأخرى و/أو المجموعة. بشكلٍ عامٍ، تشمل الأفكار الرئيسية العامة ما يلي:

- عدم وجود وعي تام بالإجراءات والأنظمة والضوابط الشاملة؛

- عدم وجود إشرافٍ كافٍ على عناصر الرقابة الرئيسية للإجراءات التي تتم في أجزاء أخرى من المجموعة أو عدم وجود طريقة مبنية على تقييم المخاطر لتبرير الاعتماد على الأعمال التي تقوم بها الأقسام الأخرى؛ و

- فهم مجزأ للعملاء. لا تقوم الشركات باستغلال المعلومات المحتفظ بها حول العملاء في الأقسام الأخرى بشكلٍ تامٍ لتنفيذ رقابةٍ فعالةٍ على أنشطة عملائها المتعلقة بالتمويل التجاري.
لمزيدٍ من المعلومات، يرجى الرجوع إلى القسم 5.2.5، «معالجة تعاملات التمويل التجاري ما بين الأقسام».

2.2 الحوكمة

1.2.2 دور الإدارة العليا

يشمل دور الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بشكلٍ عامٍ مسؤوليات الاعتماد وتلعب كذلك دور السلطة التي يتم تصعيد مشاكل مكافحة غسل الأموال إليها، وخاصةً في مرحلة تهيئة العملاء الجدد. في بعض الشركات، يقوم الرئيس التنفيذي ورئيس قسم التمويل التجاري بمراجعة واعتماد على كافة العملاء الذين تمت تهيئتهم. إلا أنه من الثابت أن مخاطر الائتمان تقود عمليات المراجعة المذكورة، دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بالتحديد. في الشركات الكبرى نسبيًا التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي، يكون للإدارة العليا دورٌ أكثر محدودية بهذا الخصوص.

عادةً قد يكون توقيع الإدارة العليا على كافة تعاملات التمويل التجاري مناسبًا في ظل طبيعة وحجم وتعقيد ونضوج الأنشطة، الا أن الإدارة العليا بحاجة إلى الحرص على استمرار فعالية مستوى الإشراف الذي يتم توفيره وعدم تأثر جودة عمليات المراجعة التي يتم إجراؤها بشكلٍ عام.

تركز الإدارة العليا بشكلٍ كبيرٍ على التزام الموظف بالإجراءات القائمة بدلًا من كفاية هذه الإجراءات في سياق غسل الأموال القائم على التجارة. ترى سلطة دبي للخدمات المالية أن الإدارة العليا التي تكون في النهاية مسؤولة عن الوفاء بالالتزامات التنظيمية للشركة تمارس تأثيراً كبيرًا على ثقافة الالتزام في الشركة.

16 الترتيب لائتمان أو صفقات في الاستثمارات حسبما هو معرف في النموذج العام (GEN) لسلطة دبي للخدمات المالية.
17 حسبما هو مبين في كتيب قواعد مزاولة الأعمال وكتيب قواعد مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية.
18 حسبما هو مبين في القاعدة العامة رقم 5.3.2.1 وقاعدة مكافحة غسل الأموال رقم 8.2.

2.2.2 المعلومات الإدارية

لا تشمل المعلومات الإدارية حول الأعمال المتعلقة بالتمويل التجاري بالنسبة لمعظم الشركات بشكلٍ عامٍ المخاطر المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة، بخلاف تلك الالتزامات الإلزامية التي تفرضها سلطة دبي للخدمات المالية (أي وجود «تقييم لمخاطر الأعمال لأغراض مكافحة غسل الأموال» وتقديم «كشوفات مكافحة غسل الأموال السنوية»). قامت بعض الشركات بتصعيد مشاكل مكافحة غسل الأموال للإدارة العليا حيثما وحينما أمكنها ذلك، مثل حالات الاشتباه بالجريمة المالية. الا أننا لم نجد سوى إثباتات محدودة على تقديم الشركات لتقارير للإدارة العليا بشكلٍ دوري بهدف تقديم وجهة نظر مفيدة حول كيفية تطور أعمال التمويل التجاري الخاصة بها. وقد يعود السبب في ذلك، جزئيًا، إلى مشاركة الإدارة العليا بشكلٍ يومي في أنشطة أعمالها (أنظر القسم 1.2.2 أعلاه) على أساس العملاء والتعاملات.

3.2.2 دور اللجان الداخلية

حددت جميع الشركات لجنة الائتمان على أنها الهيئة الرئيسية التي يمكن فيها بحث مخاطر ومشاكل غسل الأموال القائم على التجارة. تملك بعض الشركات هيئات أكثر تحديدًا لمراجعة المخاوف المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة؛ الا أن هذا أمرٌ نادرٌ ومحددٌ أساسًا لعمليات التمويل التجاري الأكبر في مركز دبي المالي العالمي. بشكلٍ عامٍ، تكون لجان الائتمان مكلفة بالنظر في مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بالتوازي مع مخاطر الائتمان؛ الا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه يتم التركيز على مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة وتقييمها تحديدًا. بالاعتماد على طبيعة أنشطة التمويل التجاري وحجمها وتعقيدها، نعتبر أن الهيئات/ اللجان ما بين الأقسام مفيدة لتبادل وتقييم المعلومات ذات العلاقة لإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

4.2.2 خطوط الدفاع الثلاثة

تصف لجنة بازل للإشراف المصرفي[19] خط الدفاع الأول على أنه إدارة وموظفي خط الأعمال المسؤولين بشكلٍ عامٍ عن تحديد وإدارة المخاطر المتأصلة في المنتجات والأنشطة والإجراءات والأنظمة التي يتحملون المسؤولية عنها.

يقتصر خط الدفاع الثاني بشكلٍ عامٍ على التحدي المستقل المتمثل في مدخلات مهام العمل ومخرجاتها من إطار إدارة المخاطر والالتزام لتحديد المخاطر وإدارتها وقياسها والتبليغ عنها.

إن أدوار مسؤولي التبليغ عن غسل الأموال (MLROs) في الشركات موزعة بشكلٍ غير واضح نوعًا ما بين خطي الدفاع الأول والثاني. لم نلاحظ وجود أي مسؤولي تبليغ عن غسل الأموال أو موظفي التزام مكرسين بشكلٍ متفردٍ لأي دورٍ مستقلٍ من أدوار خط الدفاع الثاني، بل كانت لديهم عناصر من كلا الخطين. قد يكون ذلك مناسبًا في ظل طبيعة عمليات الشركات وحجمها وتعقيدها في مركز دبي المالي العالمي، طالما كان هناك وعي داخلي حول من وما هي الوظيفة المسؤولة عن إدارة المخاطر. وجدنا أن الشركات لم تتمكن من تحديد وجود وظيفة مكرسة لمهام مطابقة لأية وظيفة من وظائف خط الدفاع الثاني بشكلٍ متسقٍ وواضحٍ. علاوةً على ذلك، يختلف فهم مصطلح خطوط الدفاع الثلاثة ما بين الشركات.

حددت جميع الشركات تقريبًا وظيفة التدقيق الداخلي بأنها الطرف المسؤول عن خط الدفاع الثالث وقامت أقسام التدقيق الداخلي لبعض الشركات بمراجعة الأنشطة المتعلقة بالتمويل التجاري إلى حد ما، وعادةً كجزءٍ من إجراءات الائتمان الشاملة لها. في جميع الأحوال، لا يتم عادةً إجراء مراجعات تدقيق داخلي تختبر فعالية الضوابط الداخلية لإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة تحديدًا.

5.2.2 الثقافة

بشكلٍ عامٍ، لوحظ بعض التحسن في «نهج الإدارة العليا» فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. الا أنه لا يبدو أن ذلك ينساب في الشركات بشكلٍ كافٍ. تشمل ملاحظاتنا العامة ما يلي:

- إن مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بحاجة إلى المزيد من التركيز ويجب أن تعتبر بنفس درجة أهمية مخاطر الائتمان؛
- في بعض الشركات، تظهر الإدارة العليا الوعي بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة؛ الا أنها لم تقم بمتابعة تحديد درجة تحملها لمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة وسياساتها الخاصة بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. وبذلك، يكون الإشراف المناسب والمطلوب محدودًا؛ و
- في الحالات التي يتم فيها تحديد درجة تحمل مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة وأصحاب المخاطر (مثل مدراء العلاقات)، لا يشارك أصحاب المخاطر ولا يتم إبقاؤهم على إطلاع خلال دورة التعامل. هذا يثير الشكوك حول مدى المسؤولية التي يمكن ممارستها في ظل احتمالية أن يكون لدى أصحاب المخاطر رؤية محدودة حول التعاملات التي يجريها العملاء.

3 | المهارات والمعرفة والخبرة

1.3 مقدمة

يشكل التدريب عنصرًا أساسيًا من عناصر الأنظمة والضوابط اللازمة لمكافحة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة

19 لجنة بازل للإشراف المصرفي، مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، يونيو 2011.

بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد ويدعم تعقيد الطرق التي يمكن فيها استخدام التمويل التجاري للمساعدة في الجريمة المالية والتحريض عليها والعدد الضخم لهذه الطرق الحاجة إلى وجود عددٍ كافٍ من الموظفين[20] في الخطوط الأمامية. يجب أن يكون لدى أولئك المسؤولين عن تنفيذ الضوابط الرئيسية الحد الأدنى المحدد من الخبرة والمعرفة[21] في مجال التمويل التجاري.

يجب إجراء تدريب مناسب ودوري لتمكين الموظفين، بما في ذلك أعضاء الإدارة العليا، من إدراك المشاكل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومعالجتها[22]. يجب أن يشتمل التدريب على الأساليب والطرق والتوجهات السائدة في غسل الأموال المتعلق بالأعمال. كما يجب أن يكون مصممًا خصيصًا وبشكلٍ مناسبٍ للأنشطة والمنتجات والخدمات والعملاء وقنوات التوزيع وشركاء العمل ومستوى التعاملات وتعقيدها. يجب أن تكون مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ونقاط الضعف المتعلقة بها والمرتبطة بهذه المسائل واضحة للموظفين.

يجب على الشركات الحرص على أن يكون كافة الموظفين ملائمين ومناسبين وأكفاء وقادرين على أداء مهامهم وأن يبقوا كذلك. يجب على كافة الموظفين الاستمرار في المحافظة على كفاءتهم بمواكبة تطورات السوق والمنتجات والتطورات التكنولوجية والتشريعية والتنظيمية والحرص على تطبيق هذه المعرفة.

تلعب السلطة والإدارة العليا دورًا هامًا في الحرص على وضع وتطبيق أنظمة وضوابط قوية لمكافحة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. يجب أن تتضمن كفاءات الإدارة العليا الوعي بالتزامات الشركة المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة و، على الأقل، المعرفة واستخدام الطرق الفعالة لممارسة مهامها، بما في ذلك الإدارة والضبط والمراقبة. كما يوجد لدى الإدارة العليا دورٌ تلعبه في الحرص على فعالية التدريب ذي العلاقة المقدم للموظفين.

"إن إدراج الأعلام الحمراء ودراسات الحالة والسيناريوهات في تدريب الموظفين يساعدهم على فهم وتطبيق درجة من الوعي بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة"

2.3 النتائج التي تم التوصل إليها

1.2.3 برامج التدريب والتوعية

تقوم كافة الشركات تقريبًا بإجراء شكلٍ من أشكال التدريب الشامل حول مكافحة غسل الأموال/ العقوبات لموظفيها، الا أن عدم معالجة الشركات لمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بشكلٍ كافٍ في هذا التدريب هو أمرٌ يدعو للقلق.

لا تغطي برامج التدريب لمعظم الشركات ومواد التدريب المرتبطة بها أية أعلام حمراء أو دراسات حالة أو سيناريوهات من شأنها أن تساعد الموظفين في فهم وتطبيق درجة من الوعي بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. برامج التدريب ليست فعالة في توضيح أساليب الكشف، والإجراءات الداخلية لتحديد الأعلام الحمراء، وكيفية التعامل مع الأعلام الحمراء في حال نشوئها للموظفين. اتفقت هذه النتيجة مع نتائج المقابلات التي أجريناها مع الموظفين الرئيسيين.

تميل برامج التدريب المتعلقة تحديدًا بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة إلى إدارتها من قبل موظفي الالتزام وموظفي الشؤون القانونية. في بعض الشركات، ثبتت مشاركة مختصي التمويل التجاري الداخليين و/أو الخارجيين في المساهمة في برامج التدريب بالمشاركة بأفكارهم، الأمر الذي نعتقد بأنه مثال على الممارسة الأفضل.

2.2.3 مهارات الموظفين ومعرفتهم وخبراتهم

نظراً للطبيعة التفصيلية والمعقدة أحيانًا لأعمال التمويل التجاري، تشكل الخبرة والتدريب الكافيين في الخط الأمامي عاملًا هامًا في القدرة على ممارسة أنشطة التمويل التجاري بأمان. وينطبق ذلك بالمثل على القدرة على الكشف عن غسل الأموال القائم على التجارة. وبذلك، تميل الشركات التي أظهرت وجود أنظمة وضوابط جيدة لإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة إلى تعيين موظفين بمستوى كبير من الخبرة. تم الإقرار بأن القدرة على تعيين موظفين ذوي خبرة هي عبارة عن تحدي. وبذلك، يعد برنامج التدريب الفعال للموظفين المبتدئين مع وجود إشراف من كبار مختصي التمويل التجاري مهمًا.

تمكن العديد من الموظفين من تحديد المخاوف الرئيسية المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة. الا أننا شعرنا بخيبة أمل حين لاحظنا أن بعض الموظفين يرى أن الكفاءة في تقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية تعني بشكلٍ عامٍ أنه يمكن للمرء تحديد مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة وبالتالي فإن وجود معرفة محددة حول مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ليس مهمًا. على الرغم من أن ذلك قد يكون صحيحًا بالنسبة لبعض مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، الا

20 حسبما هو مبين في القاعدة العامة 4.2.4 (المبدأ رقم 4 للشركات المرخصة).
21 حسبما هو مبين في القاعدة العامة 4.2.4 (المبدأ 4 للشركات المرخصة) والقاعدة العامة 5.3.19.
22 حسبما هو مبين في قاعدة مكافحة غسل الأموال رقم 1.12.

أنه من المؤكد أن الحال ليس كذلك بالنسبة لكافة المخاطر. لا يمكن أن يكون تقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية بديلًا عن إدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

3.2.3 الملاحظات الأخرى

- **التعيين** – يجب أن يكون لدى فروع البنوك الأجنبية الصلاحية المناسبة والرغبة بتعيين موظفين من خارج المجموعة لضمان تعيين موظفين ذوي مهارات وخبرة مناسبة.

- **المؤهلات** – تميل هذه إلى التركيز على المخاطر الائتمانية والتشغيلية والمسائل الفنية. يجب أن يتضمن محتوى المؤهلات أيضًا إدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

"تميل الشركات التي تظهر وجود أنظمة وضوابط جيدة لإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة إلى تعيين موظفين بمستوى كبير من الخبرة في التمويل التجاري"

4 | تقييم المخاطر

1.4 مقدمة

يجب على الشركات اتخاذ خطواتٍ مناسبةٍ لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال التي تكون أعمالها عرضةً لها، مع الأخذ بعين الاعتبار، طبيعة أنشطتها وحجمها وتعقيدها. بتحديد نقاط الضعف المناسبة المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة، ستكون الشركات مجهزة بشكلٍ أفضل لتحويل تلك المخاطر إلى السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بها و، نتيجة لذلك، منع تلك المخاطر وتقليلها بشكلٍ محتملٍ للحد الممكن.

تلعب السلطة والإدارة العليا دورًا هامًا في هذا المجال، وخاصةً فيما يتعلق بتبليغ الموظفين بدرجة تحمل الشركة للمخاطر لضمان تحويلها إلى الأنظمة والضوابط وعمليات تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال[23] وعمليات تقييم مخاطر العملاء[24] الخاصة بها.

ستساعد نتائج عمليات تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال في تقييم المخاطر ذات الصلة التي تتعرض لها الشركة بواسطة عملائها. يجب على الشركات إجراء تقييم مبني على تقييم المخاطر لكل عميل وتحديد درجة للمخاطر تتناسب مع مخاطر غسل الأموال للعميل.

في ظل ما هو مبين أعلاه، ركزت عملية المراجعة التي أجريناها على أن تؤخذ مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بعين الاعتبار بشكلٍ مناسبٍ في:

أ) عمليات تقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال؛ و

ب) عمليات تقييم مخاطر العملاء ومنهجيات التصنيف والترتيبات ذات العلاقة لعمليات التحديث المستمرة للشركة.

2.4 النتائج التي تم التوصل إليها

1.2.4 مجال التركيز في المراجعة: تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال

سلطت عملية المراجعة التي أجريناها لمعظم الشركات الضوء على الحاجة للتحسين في تقييم مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ذات العلاقة في إجراءاتها لتقييم مخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال. لا تعطي الشركات درجة مناسبة من الأهمية لعوامل الخطر والتي تشمل، دون حصر، منتجات التمويل التجاري الخاصة بها، ودرجة تعقيد الهياكل، والأحجام، والعملاء، والبضائع الأساسية، والدول، وأية مخاطر ناشئة. بالنسبة لحفنة من الشركات، كانت السياسات والإجراءات الخاصة بها تدل ضمنيًا على درجة تحملها لمخاطر التمويل التجاري. في جميع الأحوال، نشير إلى أن ذلك لا يحذف متطلب تحديد مخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال وتقييمها بشكلٍ كافٍ وتطوير درجة تحمل صريحة للمخاطر لتمكين الشركات من وضع ضوابط مناسبة حول تلك المخاطر.

بشكلٍ عامٍ، يبدو أن بعض نتائج هذه المراجعة مماثلة للنتائج المبينة في تقرير مكافحة غسل الأموال السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية[25] الذي تم نشره في أبريل 2015، وكذلك خطاب سلطة دبي للخدمات المالية إلى كبار المسؤولين التنفيذيين (SEOs) الذي تم نشره في مارس 2016. الأمر الذي يثير مخاوف تتعلق بعدم مواكبة الشركات للمتطلبات والخطابات التنظيمية المستمرة.

2.2.4 مجال التركيز في المراجعة: تقييم مخاطر العملاء

بشكلٍ عامٍ، تطبق كافة الشركات منهجية موثقة لتقييم مخاطر العملاء والتي تأخذ بالحسبان عوامل الخطر الشاملة

23 حسبما هو مبين في كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية، نموذج مكافحة غسل الأموال، الفصل 5.
24 حسبما هو مبين في كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية، نموذج مكافحة غسل الأموال، الفصل 6.
25 البيان السنوي حول مكافحة غسل الأموال: تحليل وإرشادات. سلطة دبي للخدمات المالية أبريل 2015.

عند حساب درجات المخاطر ذات العلاقة. الا أننا نشير إلى أن منهجيات تقييم مخاطر العملاء لمعظم الشركات ليست حساسة بما يكفي تجاه مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ولا يتم تحديثها. كما تفتقر المنهجيات ذات العلاقة للمعلومات المتعلقة ببعض الأحداث المحفزة لتحديث درجات مخاطر العملاء. ينعكس هذا العجز أيضًا في الأنظمة والضوابط الخاصة بها إذ لا تحتوي ملفات العملاء لمعظم الشركات على سجلات تبين أنه يتم إعادة النظر في درجات مخاطر العملاء وتحديثها لاحقًا حين يكون ذلك مناسبًا.

بغرض إجراء تقييم فعال لمخاطر العملاء ومراقبة سلوك العملاء باستمرار، يجب على الشركات أولًا تكوين فهم أساسي للطبيعة المتوقعة لتعاملات وسلوك كلٍ من العملاء على حدة. وقد اختلفت إجراءات تكوين فهم أساسي في كافة الشركات.

تضمنت الأفكار الرئيسية التي لاحظناها ما يلي:

- عدم تطبيق بعض الشركات لإجراءات ذات علاقة، الأمر الذي يشكل ممارساتٍ ضعيفةً؛و

- استلام شركات أخرى لقائمة بالبضائع والأحجام الأساسية المتوقعة من العملاء في مرحلة تهيئة العملاء الجدد. يتم إدخال المعلومات في نظام داخلي وتُستخدَم للمراقبة باستمرار. هناك حاجة لتوحيد المعلومات المتوفرة من كافة الأقسام لإنشاء مجموعة أساسية لمعلومات العملاء.

5 | التحريات المسبقة حول العملاء ومراقبة العملاء

1.5 مقدمة

نظرًا لوجود طرق مختلفة يمكن فيها استخدام منتجات التمويل التجاري في غسل الأموال القائم على التجارة والجريمة المالية، فإن التزامات الشركات تصبح أكثر تعقيدًا. وبذلك، يكون التحدي بالنسبة للشركات هو تحقيق التوازن بين الفعالية (أي تحديد السلوك المشتبه به في الأعمال المتعلقة بالتمويل التجاري بفعالية) والجدوى التجارية (أي الإجراءات في الوقت المناسب والحيوية التي تلبي احتياجات العملاء والمجتمع التجاري الدولي).

بشكلٍ عام، يجب إجراء التحريات المسبقة حول العملاء[26] فيما يتعلق بالعميل الذي يكون «الطرف المصدر للتعليمات» لأغراض تعامل تمويل تجاري معين. قد يكون الطرف المصدر للتعليمات أحد العملاء الحاليين للبنك، ولكن إذا لم يكن كذلك، يجب إجراء تحريات مسبقة حول الطرف المصدر للتعليمات قبل مباشرة التعامل. يمكن إجراء تحريات مسبقة إضافية حول الأطراف الأخرى والمستفيدين من خطابات الاعتماد (LCs)، وربما التعامل نفسه، وذلك بالاعتماد على المخاطر الأساسية.

بالنسبة لخطابات اعتماد التصدير، يكون الطرف المصدر للتعليمات للبنك المُبلِغ / المُؤكِد هو البنك المُصدِر. بشكلٍ عام، يجري البنك المُبلِغ/ المُؤكِد التحريات المسبقة المناسبة حول البنك المُصدِر بما يتفق مع الممارسات المقبولة عمومًا للأعمال المصرفية بالمراسلة، ويستتبع ذلك مراجعات دورية لعلاقة الأعمال المصرفية بالمراسلة. ونتيجةً لذلك، لا يكون هناك حاجة لإجراء تحريات مسبقة حول البنك المُصدِر في كل مرة يستلم فيها البنك المُبلِغ / المُؤكِد خطاب اعتماد. على هذه الخلفية، هناك هيئات معرفية تم إنشاؤها مسبقًا على المستوى الدولي[27] وضمن الشركات على حدٍ سواءٍ والتي تحدد بعض الطرق والمؤشرات التي تستخدمها الأطراف المعنية في أي تعامل تمويل تجاري لكشف غسل الأموال القائم على التجارة والجريمة المالية. نشير إلى تلك المعلومات بـ «الأعلام الحمراء».

في ظل مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، نتوقع من الشركات، كحد أدنى، تضمين تلك الأعلام الحمراء في أنظمتها وضوابطها باستخدام النهج المبني على تقييم المخاطر الذي يأخذ بالحسبان دورها الخاص في التمويل التجاري. يجب أيضًا استخدام حفظ السجلات لإثبات فعالية التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء.

في ضوء ما ذكر أعلاه، ركزت عملية المراجعة على أنظمة وضوابط الشركات لإجراء التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء وطبيعة التحريات المسبقة حول العملاء التي يتم إجراؤها بخصوص الأنشطة المتعلقة بالتمويل التجاري.

2.5 النتائج التي تم التوصل إليها

1.2.5 استخدام النهج المبني على تقييم المخاطر

لاحظنا أن درجات تقييم المخاطر للعملاء (أنظر القسم 4 - تقييم المخاطر) لا تُستخدم لتحديد طبيعة ومدى التحريات المسبقة حول العملاء التي يتم إجراؤها سواءً بشكلٍ أولي أو لمراقبة التعاملات باستمرار. بدلًا من ذلك، تميل الشركات إلى تطبيق تحريات مسبقة معززة حول العملاء[28] مباشرة عبر قاعدة عملائها بناءً على الاعتقاد بأن هذا النهج يستغني عن تخصيص درجة تقييم منخفضة أو متوسطة أو عالية للعملاء. تشمل مخاطر استخدام هذا النهج الشائع ما يلي:

26 تتطلب سلطة دبي للخدمات المالية من كافة الشركات إجراء تحريات مسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد وتحريات مسبقة حول العملاء مستمر. وردت هذه المتطلبات في الفصل 7 من نموذج مكافحة غسل الأموال. وبالمثل، تتطلب سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات المحافظة على أنظمة وضوابط فعالة حول العقوبات (الفصل 10 من نموذج مكافحة غسل الأموال). بالإضافة إلى ذلك، تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات الاحتفاظ بسجلات تشمل كافة المستندات والمعلومات التي يتم الحصول عليها عند إجراء التحريات المسبقة حول العملاء الأولية والمسبقة (أنظر القسم 4.14 من نموذج مكافحة غسل الأموال).

27 مجموعة العمل المالي وفولفسبورغ وهيئة السلوك المالي وهيئة النقد في سنغافورة و جمعية البنوك في هونج كونج.

28 قاعدة مكافحة غسل الأموال 4.7.

- قد لا تتمكن الشركات من تقييم المخاطر المصاحبة للعملاء ذوي المخاطر العالية أصلًا بشكلٍ مناسبٍ كما قد لا تتمكن من إجراء المستوى المناسب والمطلوب من التحريات المسبقة المعززة؛ و

- قد يحث على كميات غير ضرورية من التحريات المسبقة حول العملاء بالنسبة للعملاء الذين يثبتون نهجًا أكثر بساطة، وبذلك تضليل الموارد بعيدًا عن تحديد ومراقبة العملاء ذوي المخاطر العالية أصلًا الذين يتطلبون أقصى درجات التحريات المسبقة.

2.2.5 السياسات والإجراءات

أظهرت السياسات والإجراءات بشكلٍ عامٍ نقاط ضعفٍ فيما يتعلق بالتحريات المسبقة حول العملاء والمراقبة المستمرة لمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. تشمل نقاط الضعف الشائعة ما يلي:

- سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال غير مصممة خصيصًا للمخاطر المحددة المتأصلة في التمويل التجاري؛

- لا تميز السياسات والإجراءات بشكلٍ عامٍ بين التحريات المسبقة حول العملاء والتحريات المسبقة المبسطة حول العملاء والتحريات المسبقة المعززة والحد الأدنى من عمليات الفحص الأولية والمستمرة المطلوبة لكل منهم؛ و

- تختلف إجراءات الشركات عمليًا عن المعلومات الواردة في السياسات والإجراءات. في هذه الحالات، تعتمد الشركات بشكلٍ كبيرٍ على الموظفين ذوي الخبرة لمعرفة ما يجب القيام به والتيقظ للأعلام الحمراء التي قد تثير حالات الاشتباه بغسل الأموال القائم على التجارة.

3.2.5 أنظمة وضوابط التحريات المسبقة الأولية حول العملاء والتحريات المستمرة حول العملاء: دمج الأعلام الحمراء

ستعتمد الإجراءات الفعالة لمكافحة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة عادةً وإلى حدٍ ما على فهم الموظفين واستخدامهم لمؤشرات الأعلام الحمراء ذات العلاقة التي يمكنها تنبيههم للتعاملات ذات المخاطر العالية أو الأنشطة المشبوهة. كما سبق ذكره، هناك العديد من الأعلام الحمراء التي تم تحديدها (على سبيل المثال، من قبل مجموعة العمل المالي وفولفسبورغ وغيرها من الهيئات التنظيمية) والتي يجري التوسع فيها مع تطور مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والجريمة المالية.

يكمن التحدي الذي تواجهه الشركات في دمج هذه الأعلام الحمراء ضمن أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال الخاصة بهم بفعالية. إن معظم الشركات في عينة المراجعة التي أجريناها لا تواجه هذا التحدي بشكلٍ تامٍ وهناك اختلافٌ كبيرٌ في الممارسات.

تم تحديد الأفكار الرئيسية التالية:

- عدم دمج بعض الشركات لأية أعلام حمراء ضمن الأنظمة والضوابط الخاصة بها واعتمادها الكامل على خبرة الموظفين. ويشمل ذلك الشركات التي لا تنتج أية مستندات حول الأعلام الحمراء لموظفيها للمراقبة بها؛

- تتضمن بعض المستندات المرافقة للسياسات والإجراءات أعلامًا حمراء؛ الا أنه لا يمكن للشركات شرح كيفية دمج هذه الأعلام الحمراء في التحريات المسبقة حول العملاء والتحريات المستمرة حول العملاء. وفي بعض الحالات، كانت قائمة الأعلام الحمراء غير كاملة جوهريًا أيضًا؛

- تم دمج بعض الأعلام الحمراء، الا أنها تركز على مخاطر الائتمان؛ و

- تم دمج بعض الأعلام الحمراء ضمن الأنظمة والضوابط، ولكن بالصدفة ولا يمكن إثباتها باستمرار.

نوصي الشركات بالاحتفاظ بسجلات كافة تنبيهات الأعلام الحمراء الصادرة جنبًا إلى جنب مع الأساس المنطقي ذي العلاقة لإغلاق تلك التنبيهات. وبالتالي، قد يكون عدم وجود تنبيهات أعلام حمراء أو وجود سجلات غير كافية حول كيفية إغلاق التنبيهات مؤشرًا على عدم فعالية الأنظمة والضوابط المحيطة بالتحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المستمرة حول العملاء للشركات فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى رفع تقارير أنشطة مشبوهة داخلية وخارجية أقل. لا تحتفظ بعض الشركات بسجلات كافية لتنبيهات الأعلام الحمراء، الأمر الذي أدى إلى تفاقم النتائج السيئة فيما يتعلق بأنظمة وضوابط الأعلام الحمراء.

4.2.5 التحريات المستمرة حول العملاء ومراقبة التعاملات التي يجريها الغير

هناك جزءٌ كبيرٌ من أعمال التمويل التجاري ينبثق عن البنوك الأخرى. وعلى وجه الخصوص، غالبًا ما تكون الأطراف المصدرة للتعليمات بنوكًا أخرى[29] أو عضوًا في المجموعة نفسها. في كلتا الحالتين، تدرك سلطة دبي للخدمات المالية أنه سيكون قد تم إجراء مختلف التحريات المسبقة حول

29 من الأمثلة على التعليمات من البنوك الأخرى طلب خطابات الاعتماد وجمع المستندات وائتمانات المشترين.

العملاء وعمليات مراقبة التعاملات مسبقًا من قبل هذه الأطراف المصدرة للتعليمات، بمستويات مختلفة من الدقة، وفقاً للسياسات والإجراءات الخاصة بها. الا أن ذلك لا يعني أنه يمكن للشركات الاعتماد بدون قيد أو شرط وبالكامل على التحريات المسبقة حول العملاء التي يجريها هؤلاء النظراء المعنيون.

قد يكون الاعتماد على البنوك الأخرى مناسبًا فقط في حال إنشاء الشركات لعلاقات مستمرة مع البنوك المصدرة للتعليمات (حسبما هو مبين بالتفصيل أدناه) وإنشاء هذه البنوك لسجل تتبع جيد مع الشركة المعنية[30] لضمان ذلك الاعتماد، مع مراعاة سلوكها ونتائج المراقبة المستمرة.

لا تجري الشركات بشكلٍ عامٍ أية تحريات مستمرة حول أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنوك المصدرة للتعليمات، وقد لا تمتلك منهجية مبنية على تقييم المخاطر ومتينة لإثبات الاعتماد المناسب على البنوك المصدرة للتعليمات. قد تتكون عناصر الإجراءات المناسبة مما يلي، لكن دون حصر:

- المباحثات مع الإدارة العليا وموظفي الالتزام للبنك؛
- الاطلاع على سياسات وإجراءات مكافحة مخاطر الجريمة المالية للبنك؛
- الاطلاع على أطر الالتزام المحيطة بمكافحة غسل الأموال، والذي قد يشمل زيارة البنك واستخدام الاستبيانات؛
- النظر في بلد المنشأ للبنك والإجراءات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال التي تتخذها الهيئات المختصة في ذلك البلد؛
- استخدام نهج مبني على تقييم المخاطر لأخذ عينات من مستندات خطابات الاعتماد باستمرار لفحص ما إذا كانت التحريات المسبقة حول العملاء أو التحريات المسبقة المعززة التي أجراها البنك المصدر للتعليمات حول المستوردين/ المُصدِرين تتفق مع معايير شركات مركز دبي المالي العالمي وتحقق توقعات سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- في حال إجراء مجموعة الشركة لعمليات التقييم المبينة أعلاه نيابةً عن الشركة، ستقوم الشركة بتقييم هذه الإجراءات والتأكد من تنفيذها بفعالية.

بشكلٍ عامٍ، ستؤدي أية نتيجة عكسية لأي من الإجراءات المبينة أعلاه إلى تدقيق أكبر للصفقات أو إنهاء العلاقة.

لاحظنا أيضًا أن التحريات المسبقة حول العملاء التي أجرتها العديد من الشركات حول البنوك الأخرى تركز بشكلٍ رئيسي على مخاطر الائتمان والوضع التنظيمي لذلك الطرف. هذا النهج لا يتفق مع توقعات سلطة دبي للخدمات المالية بشأن الطريقة التي يجب فيها على الشركات مراقبة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بشكلٍ كافٍ.

تعتمد بعض الشركات اعتمادًا لا جدال فيه على مجموعتها دون التأكد، بشكلٍ دوريٍ، مما إذا كانت كيانات المجموعة التي تعمل في مناطق اختصاص أخرى تستوفي أيضًا المعايير التي كانت ستُطبَق بخلاف ذلك في مركز دبي المالي العالمي. تشمل الإثباتات على الممارسات الجيدة في هذه الحالة المسؤوليات الموثقة بين الطرفين المعنيين والتي يدعمها الإشراف المناسب وتحليل الثغرات واختبار العينات باستمرار.

5.2.5 معالجة تعاملات التمويل التجاري ما بين الأقسام

تملك بعض الشركات العديد من الأقسام، مثل المكتب الخلفي وأقسام العمليات، والتي قد تقع خارج مركز دبي المالي العالمي. هذه الأقسام مسؤولة عن مراقبة التعاملات فور إجراء الكيان التابع لمركز دبي المالي العالمي للتحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد في المقام الأول. حددنا بعض الأفكار الرئيسية العامة فيما يتعلق بتلك الترتيبات:

- يجب ممارسة الحذر عند تنفيذ الكثير من الإجراءات المؤتمتة وعمليات إدخال البيانات حرصًا على ألا يؤدي ذلك إلى القضاء على الحكم البشري. إن التحدي الذي تواجهه الشركات التي تستخدم تلك الترتيبات هو تحقيق التوازن الصحيح بين الأتمتة والحكم البشري؛
- يميل الموظفون المتعاملون مباشرة مع العملاء، مثل مدراء العلاقات وموظفي التسويق، إلى امتلاك معرفة عميقة حول عملائهم والتي لا يتم استغلالها أحيانًا مالم يتم إثارة تنبيه.
- إن عدم مشاركة الموظفين المتعاملين مباشرة مع العملاء وميل الموظفين إلى التركيز على المهام الخاصة بهم فقط يعني أن الإجراءات ستصبح مجزأة، بحيث لا يكون هناك شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص تملك معرفة شاملة بالإجراءات المعنية وفي الواقع بعلاقة العميل.

لقد أدركت بعض الشركات هذه التحديات وبالتالي أنشأت هيئات ولجان ما بين الأقسام لتجسير المعرفة عبر سلسلة

30 بغرض إنشاء سجل تتبع مماثل، يجب أن يكون لدى الشركات ترتيبات تتفق مع توقعات سلطة دبي للخدمات المالية المبينة في قاعدة مكافحة غسل الأموال 8.1.

العمليات بهدف التقاط المخاطر أو المشاكل التي قد تقع بين نقاط تقاطع الأقسام. من المستحسن أن يكون الشخص الذي يتفاعل مع العميل بشكلٍ عامٍ وفي أغلب الأحيان على علمٍ بكافة تعاملات العميل.

6.2.5 العقوبات: الأنظمة والضوابط

بشكلٍ عامٍ، تم العثور على نتائج أفضل في الشركات فيما يتعلق بإجراءات فحص العقوبات الخاصة بها، باستثناء البضائع ذات الاستخدام المزدوج[31]. ويتفق ذلك مع نتائج الهيئات التنظيمية الأخرى التي تشير إلى أن الشركات تركز بشكلٍ أكبر على العقوبات مقارنةً بالجريمة المالية. مع ذلك، هناك حاجة لإجراء تحسينات هامة في هذا المجال والتي تشمل ما يلي:

- توثيق إجراءات فحص العقوبات بشكلٍ كافٍ؛
- التناقضات حول الأطراف التي تم فحصها مقابل قوائم العقوبات؛ و
- طريقة إغلاق التنبيهات ومبررات ذلك الإغلاق.

كما لاحظنا بعض الممارسات الجيدة والتي تشمل ما يلي:

- فحص أطراف التعامل بشكلٍ أوليٍ ومباشرةً قبل تنفيذ التعامل؛ و
- فحص السفن والوكلاء وكافة الأطراف المرتبطة الواردة في المعلومات المتوفرة.

7.2.5 مؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة ومكافحة الإرهاب

عملت المراجعة التي أجريناها لأنظمة وضوابط التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء على تقييم عددٍ من الأعلام الحمراء. فيما يتعلق بتخفيض/ زيادة قيمة الفواتير والبضائع ذات الاستخدام المزدوج، وجدنا بأغلبية ساحقة أن الشركات تعمل بشكلٍ أكبر على مخاطر تخفيض/ زيادة قيمة الفواتير مقارنةً بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج. تفتقر العديد من الشركات لضوابط مناسبة لتنبيهها بالبضائع ذات الاستخدام المزدوج.

أ) تخفيض أو زيادة قيمة الفواتير

نتوقع من الشركات استخدام نهج مبني على تقييم المخاطر عند فحص الأسعار وإدراك بعض العوامل المتأصلة التي قد ينشأ عنها خطر تخفيض/ زيادة قيمة الفواتير[32] مثل الأطراف ذات العلاقة أو الأطراف المرتبطة.

بشكلٍ عامٍ، وجدنا أن الشركات تواجه تحدياتٍ في هذا المجال، وخاصةً بسبب طبيعة المنتجات الأساسية التي يتم تمويلها وتوفر ودقة مصادر بيانات الطرف من الغير. على سبيل المثال، تختلف أسعار الماس بشكلٍ جوهري بالاعتماد على ما إذا كان مصقولًا أو خامًا، بالإضافة إلى المواصفات. يجب على الموظفين معرفة أنسب المصادر التي ينبغي عليهم الاطلاع عليها لضمان فعالية عمليات الفحص التي يقومون بها. تشمل بعض المسائل الإضافية التي لاحظناها ما يلي:

- لا يتم التأكد من الأسعار أو الاعتماد على «اختبار المعقولية»؛
- يتم التأكد من الأسعار الا أن هناك نقص في المستندات التي تثبت ذلك؛
- لا يتم تحديث السياسات والإجراءات لتقديم الإرشادات للموظفين حول المصادر المناسبة لاستخدامها أو الحدود المناسبة حيث تعتبر الفروقات بين الأسعار مُرضِية. عند تجاوز الفروقات للحد المبين، يكون هناك أيضًا نقص في الإرشادات حول خطوات المتابعة المناسبة ومتطلبات التوثيق التي يجب على الموظفين تنفيذها؛ و
- من المحتمل أنه يتم إجراء التحريات المسبقة المستمرة حول العملاء التي تتضمن التأكد من الأسعار في مكان آخر في المجموعة. في هذه الحالات، لم يكن هناك إثبات على قيام الشركات بالتأكد من أنه يتم القيام بذلك باستمرار.

ب) البضائع ذات الاستخدام المزدوج

بشكلٍ عامٍ، فإن معظم الشركات بحاجة للتحسين في هذا المجال (ويشمل ذلك السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط) لتحديد البضائع ذات المخاطر العالية. هذا مجال مليء بالتحديات، خاصةً ضمن المعرفة الفنية التي قد يكون هناك حاجة لها لتحديد تلك البضائع. في جميع الأحوال، نادرًا ما حصل الموظفون على التدريب في هذا المجال، ولم تقم الشركات بإنشاء مواد إرشادية تساعد موظفيها. الا أن بعض الشركات تحتفظ بقائمة بالبضائع المحظورة وتتحقق من البضائع بمقارنتها مع تلك القائمة.

ج) مؤشرات أخرى

تضمنت عملية المراجعة التي أجريناها حول التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد والتحريات المستمرة حول العملاء إجراء مباحثات مع الشركات حول الطرق المستخدمة لتحديد التعاملات ذات المخاطر العالية. تضمنت بعض هذه الطرق، ولكن دون حصر، سلوك العملاء وهياكل الصفقات والشحنات والبضائع والدول وتعليمات الدفع والتناقضات في المستندات غير العادية/ المشبوهة.

31 البضائع ذات الاستخدام المزدوج وتشمل مخططات البرمجيات والتكنولوجيا وغيرها من السلع التي يمكن استخدامها للأغراض المدنية والعسكرية.
32 قد يُستخدم التمويل التجاري لإخفاء النقل غير المشروع للأموال أو القيمة والذي يشمل عادةً تزوير سعر البضائع أو جودتها أو كميتها. كما يعد التزوير الصريح لوجود البضائع أحد الطرق. تعتمد تلك الأنشطة عادةً على شكلٍ من أشكال التواطؤ بين المستورد والمُصدِر.

بشكلٍ عامٍ، كانت النتائج غير متوافقة ما بين الشركات. إلا أننا نشير إلى أن الشركات تركز بشكلٍ أكبر على الأعلام الحمراء المرتبطة بمخاطر العقوبات، مثل فحص السفن وموانئ التحميل وموانئ التوقف. يتضمن الملحق ب نتيجة هذه المباحثات.

8.2.5 حفظ السجلات

بشكلٍ عامٍ، تملك معظم الشركات مستنداتٍ لدعم التحريات المسبقة حول العملاء عند تهيئة العملاء الجدد؛ الا أن الحال ليس كذلك بالنسبة للتحريات المسبقة المستمرة حول العملاء. بالنسبة لإجراءات التحريات المسبقة المستمرة حول العملاء، هناك نقص في المستندات المتوفرة لإثبات إجراءات تحديد التعاملات غير العادية أو ذات المخاطر العالية.

الملحق أ – الممارسات الأفضل

1. نموذج الأعمال والحوكمة

- وجود وعي قوي، بين كافة مستويات الموظفين، بأنه على الرغم من تغطية بعض جوانب غسل الأموال القائم على التجارة في تقييم مخاطر الائتمان، الا أن ذلك لا يشكل بديلًا عن تقييم ومراقبة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

- توزيع الأدوار والمسؤوليات وملكية المخاطر المتعلقة بالوظائف الهامة والضوابط بوضوح.

- تهيئة كافة العملاء وتقييم مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، بما في ذلك أولئك العملاء الذين يتم تقديم خدمات الترتيب والاستشارات لهم، حسبما تقتضيه قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

- عند الاعتماد على مهام المجموعة، تم إجراء تحليل للثغرات في السياسات والإجراءات مقابل متطلبات مركز دبي المالي العالمي وتم إجراء اختبار للعينات لضمان التنفيذ.

- تشمل معلومات الإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بهدف تقديم وجهة نظر مفيدة حول كيفية تطور مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في أعمال التمويل التجاري الخاصة بها.

- تبادل المعلومات ذات العلاقة لإدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بإنشاء هيئات/ لجان ما بين الأقسام.

- أخذ مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بعين الاعتبار في إطار إدارة المخاطر على مستوى المشاريع للشركة.

- إجراء تدقيق داخلي مقابل التوقعات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية والتوقعات التنظيمية الدولية لمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة. يغطي التدقيق الداخلي عملية التمويل التجاري من البداية وحتى النهاية.

- أسعار منتجات التمويل التجاري مرتبطة بالمخاطر.

- يتم تحديث تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لأعمال التمويل التجاري باستمرار ويتم دمجه ضمن عملية تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال.

- إشراف الإدارة العليا المستقل على ضوابط غسل الأموال القائم على التجارة.

2. المهارات والمعرفة والخبرة

- التركيز على تعيين موظفين ذوي خبرة وتشجيع الموظفين على امتلاك مؤهلاتٍ رسميةٍ خاصة بالتمويل التجاري ومكافحة غسل الأموال. في حال عدم تحديد الخبرة ذات العلاقة ضمن المجموعة، تنظر الشركة في تعيين موظفين من خارج المجموعة. تلعب العمليات المحلية دورًا كبيرًا في عملية التعيين.

- التدريب مصمم خصيصًا لمنتجات تمويل تجاري محددة ومخاطر غسل الأموال/ العقوبات في تلك المنتجات. يتم دعم التدريب بالمستندات الإرشادية ودراسات الحالة المناسبة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.

- يغطي التدريب التفاصيل المتعلقة بالأنظمة والضوابط المطبقة لمراقبة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

- يتم تحديث التدريب بشكلٍ دوري لتضمين التطورات الجديدة والأعلام الحمراء والخبرة الداخلية والإرشادات التنظيمية.

- يلعب مختصو التمويل التجاري والجريمة المالية دورًا هامًا في تصميم وتقديم التدريب.

- تم وضع برنامج كفاءة، وذلك وفقًا لدور ومستوى المشاركة في أنشطة التمويل التجاري في الشركة. وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه وتتبعه وربطه بتقييم الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية.

3. تقييم المخاطر

• تقييم تفصيلي لمخاطر الأعمال المتعلقة بغسل الأموال يدرس المخاطر المتأصلة فيما يتعلق بكل منتج من منتجات التموي التجاري للشركة (بما في ذلك أية مخاطر ناشئة) وإطار المراقبة، بما في ذلك: المعلومات الإدارية، والتدريب، والسياسات والإجراءات، والإشراف، بالإضافة إلى إطار مراقبة التعاملات. تم توثيق درجة تحمل المخاطر بشكلٍ صريحٍ.

• تحصل عمليات تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال على المدخلات المناسبة من كافة مجالات الشركة، بما في ذلك خطوط الأعمال ذات العلاقة.

• إن منهجية وأداة تحديد درجات المخاطر حساسة تجاه مختلف منتجات التمويل التجاري التي تشكل بشكلٍ عامٍ مخاطر أعلى متعلقة بغسل الأموال. تعد مخاطر منطقة الاختصاص هامة، الا أنها ليست العامل المسيطر عند تحديد مجموع درجات مخاطر العملاء. لا يظهر جميع الأفراد من الدولة نفسها نفس حجم مخاطر مكافحة غسل الأموال بشكلٍ عامٍ.

• تم وضع إجراءات لتحديد طبيعة التعاملات الاعتيادية والمتوقعة للعميل، جنبًا إلى جنب مع الطرق الفعالة التي تستغل المعلومات بغرض إجراء التحريات المسبقة المستمرة حول العملاء.

• تتضمن ملفات العملاء الأساس المنطقي الذي يبرر التغيرات في درجات مخاطر العملاء.

• يتم تحديث درجات تقييم/ درجات مخاطر العملاء وتوثيقها باستمرار بناءً على تقييم المخاطر والأحداث الهامة.

• مجموعة واسعة من الأحداث المحفزة لتحديث درجات مخاطر العملاء التي تمتد عبر العقوبات وإصدار إرشادات تنظيمية جديدة وعرض منتجات جديدة.

• يتم التحقق من الإشراف المستمر على فعالية أداة تحديد الدرجات ودقة المعلومات التي يتم إدخالها في أداة تحديد الدرجات بانتظام. كجزءٍ من الإشراف المستمر، تحرص الشركة على عدم تلاعب الموظفين بأدوات تحديد الدرجات.

• في الحالات التي يكون فيها قسم العمليات مسؤولًا عن تحديد الحالات الشاذة في سلوك العملاء، يكون هناك خطوط تواصل فعالة بين قسم العمليات وموظفي المكتب الأمامي (حيث توجد عادةً المعرفة حول العملاء)..

• وضع ترتيبات لتحديث منهجية تقييم مخاطر العملاء بشكلٍ دوريٍ.

4. التحريات المسبقة حول العملاء والمراقبة

الثقافة

• السلوك الملتزم والثقافة المناسبة مرتبطة بنتائج أداء الموظفين.

• «نهج الإدارة العليا» يعتبر غسل الأموال القائم على التجارة مهمًا كمخاطر الائتمان.

• يمتلك الموظفون في الخطوط الأمامية ويتحملون المسؤولية عن مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

السياسات والإجراءات

• تتناول الإجراءات الموثقة ماهية التحريات المسبقة التي يجب إجراؤها حول الأطراف المصدرة للتعليمات بالاعتماد على دور التي يتم فيها إجراء عمليات فحص بخصوص المستفيدين من خطاب الاعتماد أو تحصيل الفواتير أو مستلميه من غير العملاء.

• تشمل السياسات والإجراءات نوع المعلومات التي يجب الحصول عليها كجزءٍ من إجراءات التحريات المسبقة للشركة حول الأطراف المصدرة للتعليمات والتي تكون عبارة عن بنوك.

- قائمة شاملة بالأعلام الحمراء منظمة وفقًا لمختلف أنواع منتجات/ تعاملات التمويل التجاري والتي تبين كيفية تنفيذ المراقبة لكل منها.

- يتم تحديث السياسات والإجراءات بشكلٍ متكررٍ فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة.

- تميز السياسات والإجراءات بين التحريات المسبقة حول العملاء والتحريات المسبقة المبسطة حول العملاء والتحريات المسبقة المعززة.

الأطراف المصدرة للتعليمات من البنوك الأخرى

- تشمل التحريات المسبقة حول الأطراف المصدرة للتعليمات من البنوك المباحثات (والمقابلات) مع الإدارة العليا وقسم الالتزام للبنك، والاطلاع على سياسات وإجراءات مكافحة مخاطر الجريمة المالية، بالإضافة إلى إجراءات الزيارات. يشمل التقييم الاطلاع على أطر الالتزام المحيطة بمكافحة غسل الأموال وفحص عينات من التعاملات باستمرار باستخدام نهجٍ قائمٍ على تقييم المخاطر. في حال إجراء مجموعة الشركة لهذا التقييم نيابةً عن الشركة، ستقوم الشركة بفحص هذه الإجراءات.

التحريات المسبقة المستمرة حول العملاء ومراقبة التعاملات

- وضع إرشادات واضحة للموظفين لتحديد من يجب أن يعتبر كعميل ومن يجب أن يعتبر كطرف مصدر للتعليمات.

- تحدد درجات تقييم المخاطر طبيعة ومدى التحريات المسبقة حول العملاء التي يتم إجراؤها على العملاء بشكلٍ أوليٍ ولمراقبة التعاملات باستمرار.

- يتم الكشف عن التعاملات ذات الدرجة الأعلى من المخاطر تلقائيًا من قبل النظام ويتم تبليغ الموظفين المتعاملين مباشرة مع العميل (مدير العلاقات) للاطلاع.

- سجل مركزي لكافة التنبيهات التي تتم إدارتها على أساس كل حالة على حدة بكفاءةٍ وفعاليةٍ. يتم الاحتفاظ بالسجلات والأسس المنطقية التي تبين الإجراء الذي تم اتخاذه بخصوص كل تنبيه. سيساعد النظام المذكور في إنتاج المعلومات الإدارية وتحسين قابلية تدقيق أنظمة التنبيه.

- قائمة بأنواع العملاء والبضائع المحظورة.

- يتم فحص السفن من خلال مصادر متعددة. إذا كانت موانئ التحميل والتفريغ محددة في الشروط العامة، عندئذٍ يتم رفض التعامل تلقائيًا.

- مراقبة التعاملات خلال دورة التجارة.

- مراقبة فعالية الأنظمة المؤتمتة.

- تأكيد المستشارين من الطرف الثالث ما إذا تم فحص البضائع وتقييمها وإرسالها، مع كافة المستندات التجارية المرتبطة بذلك، وذلك للتأكد مما إذا تم شحن البضائع بواسطة وسيلة مناسبة. يتم الإشراف على أولئك الأطراف من الغير وإجراء التحريات المسبقة المستمرة حولهم.

- قائمة العقوبات كاملة ويتم تحديثها بشكلٍ متكررٍ، ويشمل ذلك الاطلاع على مصادر الأخبار المحلية من أجل التصريحات الحكومية التي قد لا يتم نشرها علنًا.

- إجراء عمليات الفحص على كافة الأطراف المعنية في التعامل.

- تم تقديم صياغة قياسية لمدراء العلاقات لاستخدامها عند رفض التعاملات بسبب مسائل متعلقة بالعقوبات.

الملحق ب – مؤشرات الأعلام الحمراء

مؤشرات التعاملات ذات الدرجة الأعلى من المخاطر (غير شاملة)	النتائج التي تم التوصل إليها
سلوك العميل من الأمثلة على ذلك مشاركة العميل في تعاملات ليس لها مغزى تجاري ولا تتفق مع استراتيجية العمل المحددة؛ الانحراف عن النمط التاريخي لنشاط التجارة؛ التردد في تقديم إجابات واضحة على الأسئلة الروتينية.	تميل معظم الشركات إلى إجراء عملية المراقبة المعنية إلى حدٍ ما بمستوياتٍ مختلفةٍ من الفعالية. يشمل نطاق ممارسات المراقبة ما يلي: • تستخدم بعض الشركات أنظمةً داخليةً لالتقاط السلوك السابق والمعتاد وبالتالي الانتباه إلى السلوك غير العادي للعميل. • في شركاتٍ أخرى، لا يملك أولئك المكلفون بمراقبة التعاملات المعرفة المطلوبة حول العميل لإجراء عملية المراقبة بفعالية. على سبيل المثال، عدم وجود اتصال بين العمليات والمكتب الأمامي، أو أولئك الأشخاص في الشركة الذين يملكون الفهم التام بالسلوك المتوقع للعميل. • من ناحيةٍ أخرى، لا تملك بعض الشركات أية إجراءات مطبقة بخصوص المراقبة. ويشمل ذلك عدم جمع معلوماتٍ كافيةٍ حول سلوكيات العملاء السابقة.
هياكل الصفقات من الأمثلة على ذلك هياكل الصفقات خارج نطاق قدرة العميل أو خبرته؛ البضائع أو الكميات غير المرجحة؛ بلد المنشأ غير المعتاد أو جهة القصد غير المعتادة؛ التعقيد الاستثنائي أو الاستخدام غير التقليدي للأدوات المالية، نظراء خطابات الاعتماد المرتبطين بمقدم الطلب أو بالمستفيدين.	• توجد إرشاداتٌ عامةٌ في السياسات والإجراءات كعدم التعامل مع البنوك الشكلية، الا أنها ليست شاملة بما يكفي. • هناك اعتمادٌ مفرطٌ عامٌ على خبرة الموظفين. • هناك نقصٌ في أدوات الدعم والإرشادات والتدريب.
الشحنات من الأمثلة على ذلك ألا يكون للشحنة أي مغزى اقتصادي كاستخدام حاوية كبيرة لكمية صغيرة من البضائع ذات القيمة المنخفضة؛ كمية البضائع تتجاوز السعة المعروفة لحاوية الشحن أو سعة الناقلة؛ أوزان غير طبيعية للبضائع؛ استخدام وسيلة شحن غير مناسبة (مثل شحن البضائع المجمدة في سفينة غير مجهزة للتبريد)؛ مسارات الشحن أو نقاط إعادة الشحن غير المعتادة.	• في ظل الأهمية التي توليها الشركات لفحص العقوبات، تميل الشركات إلى إجراء بعض عمليات الفحص في هذا المجال. الا أنه لا يتم النظر في كافة النواحي المنطبقة. • أجرت إحدى الشركات عمليات الفحص على أساسٍ تاريخيٍ بدلًا من الفحص خلال دورة التجارة. هذا النهج له مخاطره الخاصة به وقد لا يكون فعالًا كاستخدام الفحص في الوقت الفعلي باستخدام نهجٍ مبنيٍ على تقييم المخاطر. • هناك استخدام لمصادر بيانات الغير (والتي يكون بعضها مجانًا). • اختلف الفحص بالاعتماد على حجم المعلومات المتوفرة. بعض الشركات مقتنعة بعدم تزويدها بتفاصيل الشحن دون القيام أولًا بتقييم ما إذا كان ذلك مناسبًا في ظل فهمها لأنظمة وضوابط البنك المُصدِر.

مؤشرات التعاملات ذات الدرجة الأعلى من المخاطر (غير شاملة)	النتائج التي تم التوصل إليها
التناقضات في المستندات من الأمثلة على ذلك اختلاف أوصاف البضائع بشكلٍ كبيرٍ، أو موقع الشحن و/أو شروط الشحن لا تتفق مع خطاب الاعتماد، والتغييرات في جودة البضائع المشحونة أو مواقع الشحن، والتغييرات أو التعديلات غير المصرح بها على المستندات، ووجود بنود أو عبارات غير قياسية في خطاب الاعتماد وألا يكون سند الشحن مرسلًا إلى طرفٍ محددٍ.	• أجرت معظم الشركات ذلك إلى حدٍ ما بسبب دورها في دورة التجارة. • محفزات الجريمة المالية في هذا المجال غير شاملة بما يكفي.
استخدام عمليات التفتيش من الأمثلة على ذلك استخدام الخبراء الخارجيين، وزيارة المستودعات حيث يتم تخزين البضائع لتحديد وجودها، والتحقق الفعلي من البضائع المشحونة أو الموجودة على الرصيف.	• تنفذ بعض الشركات إجراءات التحقق من خلال الزيارات خارج الموقع كجزءٍ من إجراءات التقييم الائتماني المعتادة. • تستخدم إحدى الشركات وكيلًا للتحقق من الشحن الفعلي للبضائع باستخدام نهجٍ مبنيٍ على تقييم المخاطر.
البضائع من الأمثلة على ذلك أنه رغم الالتزام بأنظمة مراقبة الاستيراد والتصديرفإن البضائع لا تتماشى مع أعمال العميل؛ الشحنة هي بحجم يبدو أنه لا يتفق مع حجم الأعمال المعتادة (للمورد أو المصدر)؛ موانئ المنشأ غير المعتادة للسلع؛ التغليف لا يتفق مع السلعة أو طريقة الشحن.	• بشكلٍ عامٍ، هناك اعتمادٌ مفرطٌ على خبرة الموظفين مع نقص الإرشادات والضوابط الرسمية لضمان تحديد المخاطر الأعلى في هذا المجال. • في جميع الأحوال، تؤكد بعض الشركات أن الموظفين الملائمين وذوي الخبرة المناسبة غير متوفرين دائمًا.
الدول من الأمثلة على ذلك محاولات التحايل أو إخفاء بلد المنشأ.	• تميل الشركات بشكلٍ عامٍ إلى إجراءات عمليات الفحص المعنية بشكلٍ كافٍ. • لا يمتلك عددٌ قليلٌ من الشركات قوائم داخلية بالدول بناءً على درجة تحمل المخاطر الداخلية الخاصة بهم. • تحصل إحدى الشركات على شهادات بلد المنشأ لتحديد منشأ البضائع (مثل النفط الخام).
تعليمات الدفع من الأمثلة على ذلك التغييرات التي ليس لها تفسير أو غير المنطقية أو التغييرات في آخر لحظة في تعليمات الدفع؛ الدفع لحساب المستفيد المحتفظ به في دولة غير الموقع المبين؛ شروط الدفع المحبذة بشكلٍ غير عادي؛ نقطة استحقاق أداء الدفعة غير المعتادة؛ تمويل طرف من الغير لقيمة خطاب الاعتماد كليًا أو جزئيًا دون وجود ارتباط واضح بالتعامل؛ طلب الدفع لطرفٍ من الغير.	• وضعت بعض الشركات إجراءاتٍ لتجنب سيناريوهات محددة. • باستثناء تحديد سيناريوهات الدفع غير المقبولة، لا تطبق معظم الشركات أية ترتيبات لتقييم وتحدي المزيد من الاعتبارات النوعية مثل شروط الدفع المحبذة بشكلٍ غير عادي. • يتم النظر في التعاملات ما بين الأطراف ذات العلاقة إلى حدٍ ما.

للاستفسارات العامة
الهاتف: 1500 362 4 971+ الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae